الأمم المتحدة

A/58/541–S/2003/1049

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البندان ١١٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان؛ مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إليكم من سعادة السيد رشات تشالار، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١١٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت **بامير**
السفير
الممثل الدائم

031103 031103 03-58903 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إليكم من ممثل الجانب القبرصي اليوناني لدى الأمم المتحدة والمعممة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة (A/58/429-S/2003/982)، وأن أوجه انتباهكم إلى الحقائق التالية ذات الصلة بالمسألة.

إن الاتهامات الزائفة المدفوعة ببواعث سياسية والمشحونة بالافتراءات الواردة في الرسالة المنوه عنها أعلاه ليست سوى محاولة أخرى من الجانب القبرصي اليوناني لإلقاء ظلال الشك على أداء الديمقراطية في الجمهورية التركية لشمال قبرص. والحقيقة هي أن للجمهورية التركية لشمال قبرص سجلا نموذجيا يحتذى به فيما يتعلق بديمقراطيتها التعددية ونظامها البرلماني الذي يؤدي وظائفه على أكمل وجه. إذ تُعقد فيها بانتظام كل خمس سنوات انتخابات حرة عامة ومحلية استنادا إلى تصويت شامل للجميع. والواقع أن الانتخابات العامة المقبلة ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وجميع الآراء على اختلافها عبر النسيج السياسي المتنوع تجد صدى لها في الجمهورية التركية لشمال قبرص من خلال الأحزاب السياسية الناشطة فيها التي يزيد عددها حاليا عن عشرة أحزاب، منها خمسة ممثلة في البرلمان. وإن قدرة الأحزاب السياسية كبيرها وصغيرها على نشر سياساتها على الملأ من خلال الاجتماعات والمنظمات الإعلامية المنتسبة، بما فيها جريدة ''أفريكا'' توفر شاهدا حيا على طبيعة ونوعية ديمقراطيتنا. كما ينشر العديد من الصحف اليومية ومحطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة بحرية جميع الآراء والأفكار السياسية شريطة التقيد بقوانين حظر القدح والذم، كسائر البلدان الأخرى.

ويتمتع حاليا جميع أفراد شعب الجمهورية التركية لشمال قبرص بحرية الصحافة وحرية التعبير وحرية الرأي وحرية التجمع بتمامها، ويسود فيها حكم القانون، ويُجسد دستور الجمهورية التركية لشمال قبرص تلك الحقوق ويحميها. وتشهد بتلك الحقائق المنغصة بشدة لممثل القبارصة اليونانيين تقارير حقوق الإنسان السنوية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، بما فيها أحدث تقرير صدر عنها في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

وإن انتحال ممثل القبارصة اليونانيين صفة القيِّم على حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك هو ادعاء زائف لا يستند إلى دليل. وتنبغي الإشارة، عند الحديث عن حقوق الإنسان، إلى أن الإدارة القبرصية اليونانية وممثليها لا يمكنهم، بسبب سجلهم السابق، انتحال أي صفة أخرى سوى صفة المذنب. وخير وصف للمحنة التي تعرض لها الشعب القبرصي

التركي من جراء العنف القبرصي اليوناني في الفترة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ يتمثل على أفضل وجه بالعبارات التي وردت في مذكرات جورج بول، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك. ففي برقية بعث بها إلى دين راسك وزير الخارجية حينذاك قال:

''تلتزم حكومة قبرص (الإدارة القبرصية اليونانية) استراتيجية، وأعتقد بعد حديثنا على مدى اليومين الماضيين أنها استراتيجية منافية للعقل بل وينبغي لتلك الحكومة أن تعرف أنها كذلك، تحاول فيها تحييد تركيا من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن يدين العدوان ويضمن السلامة الإقليمية. وبهذه الطريقة يأملون في القضاء على الدفاع الوحيد للسكان القبارصة الأتراك، بحيث تتمكن 'حكومة قبرص' من المضي قدما وبكل سرور في ممارسة إبادة الأجناس بشكل منهجي ودون تدخل خارجي'' (المذكرات صدرت بكتاب عنوانه: للماضي نمط آخر *The Past Has Another Pattern*، نيويورك، ١٩٨٢، الصفحة ص ٣٤).

وبنفس المنوال، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤: ''وبلغت القيود الاقتصادية المفروضة على الطائفة التركية في قبرص من الشدة حدا بلغت معه مستوى الحصار الحقيقي في بعض الحالات ...'' (S/5950 المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، الفقرة ٢٢٢).

وعوضا عن محاولة التشويش بمسائل لا قيمة لها، كان أحرى بممثل القبارصة اليونانيين، خدمة للمجتمع الدولي، أن يحاول توضيح المواقف والإجراءات السلبية تماما التي صدرت من جانبه إزاء الخطوات التي اتخذها الجانب القبرصي التركي والرامية إلى زيادة التفاهم والثقة المتبادلة بين الشعبين. وجدير بالذكر أن الجانب القبرصي التركي قد قرر، بعد الرفض الصريح والكامل من الجانب القبرصي اليوناني لمجموعة تدابير بناء الثقة التي قدمناها في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قرر المضي قدما ومن جانب واحد بتطبيق بعض التدابير الواردة في تلك المجموعة، ومنها تسهيل حرية تنقل الشعبين بين الجانبين. وعلى الرغم من ردود الفعل الإيجابية التي صدرت عن كلا الشعبين إزاء الخطوات الجسورة التي اتخذها الجانب القبرصي التركي، فقد ظلت الإدارة القبرصية اليونانية متشبثة بجهودها الرامية إلى عرقلة ووقف تنفيذ التدابير من خلال سياساتها المنافية لمنطق التاريخ، وبياناتها الرسمية التي تشجب فيها بشكل منتظم تلك التدابير. وفي هذا السياق، تواصل السلطات القبرصية اليونانية تثبيط القبارصة اليونانيين والسياح من العبور إلى الشمال، ولا تسمح للسياح بقضاء الليل في الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتتوعد القبارصة اليونانيين وسواهم ممن يختارون البقاء بإجراءات قانونية تشمل الغرامات والسجن. ويواجه الأشخاص الذين يشترون بضائع

استهلاكية من محلات في الجمهورية التركية لشمال قبرص صعوبات عند عودتهم إلى جنوب قبرص. وتفيد الصحافة القبرصية اليونانية عن استمرار مصادرة هذه البضائع على يد الشرطة القبرصية اليونانية بالرغم من استياء الناس من هذه التصرفات. وكمثال على ذلك، قيام السلطات القبرصية اليونانية بطرد مجموعة من السياح مؤلفة من زهاء ٥٠ سائحا من رعايا دول أجنبية من مطار لارنكا في جنوب قبرص في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بدعوى أنهم كانوا يعتزمون زيارة الشمال أيضا خلال زيارتهم للجزيرة. تلك هي القضايا الحقيقية وذلك هو السلوك الأكيد الذي يتبعه الجانب القبرصي اليوناني، ويتعين على جميع المعنيين معالجة تلك القضايا وذلك السلوك.

من ناحية أخرى، فإنه من الصحيح القول إن الشعب القبرصي التركي مستعد ومهيأ لقبول حل سياسي في قبرص والانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، رهنا باحترام القانون الذي ينص على أن قبرص لا يمكن أن تدخل أي اتحاد ما لم تكن تركيا واليونان كلتاهما عضوا فيه. ومن الصحيح أيضا القول إن الشعب القبرصي التركي مصمم أيضا على أن يضمن أن دولته، الجمهورية التركية لشمال قبرص، لن يكون مآلها التفكك بأي وسيلة من الوسائل، وعلى أن يواصل الدفاع عن حقوقه ومصالحه الأصلية بأي تكلفة كانت، وعلى عدم الإذعان للطموحات القبرصية اليونانية بإخضاع قبرص لسيطرتها.

ومن المحزن رؤية الجانب القبرصي اليوناني في لَبوسه المعتاد القديم. فعدم قيام الزعامة القبرصية اليونانية بمقابلة كل مبادرة أيا كانت بمثلها يثبت بما لا يدع أي شك أن ما يبديه الطرف القبرصي اليوناني من إرادة سياسية إزاء التوصل إلى حل لا يعدو كونه مناورة سياسية هدفها تضليل وخداع المجتمع الدولي.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١١٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رشات **تشالار**
ممثل الجمهورية التركية
لشمال قبرص